

هناك مبالغة في تقدير حجم التكاليف وأثرها على مستقبل ترقية البورصة

«الشال»: السروراء «أزمة تداولات أسهم المصارف» يكمن في «التوقيت والصياغة»



توقعات بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

■ إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة
وعمليات الاندماج والاستحواذ انخفضت
50 في المئة منذ بداية العام
■ التوقعات بالنسبة للاستثمار الأجنبي
المباشر في الاقتصادات الضعيفة
والهشة هيكلية «سلبية للغاية»

وكان يفترض أن يصاغ بشكل أفضل وأكثر احترافاً. وفي اعتقادنا أن البيان كان يفترض أن يصاغ أثناء اجتماع قيادات البنك المركزي بالرؤساء التنفيذيين للمصارف يوم 8 يونيو 2020 وكان من المفترض تحوطاً من شرب مضمونه أن يعلن بعد الاجتماع مباشرة. ونعتقد أن توقيت إصدار البيان كان من المفترض أن يكون بعد انتهاء تداولات البورصة وليس أثناءها كما حدث. ونعتقد أن التنسيق حول المضمون والتوقيت كان من المفترض أن يتم بعد التشاور مع هيئة أسواق المال. وحتى بعد خطأ إخراج البيان، نعتقد اجتهدوا ألا تعالج هيئة أسواق المال بإلغاء كل تداولات يوم الأربعاء 10 يونيو 2020، بينما كان من سلطانها إيقاف التداولات مع صدور البيان، ومعالجة كل من تداول بناءً على معلومات سرية، والإلغاء كان قرار غير مسبقاً وبكلفة مرتفعة. ما حدث قد حدث والتكاليف لم تكن هينة، ولكن هناك مبالغة في تقدير حجم التكاليف وأثرها على مستقبل ترقية البورصة وحجم الإقبال الأجنبي على الاستثمار فيها. فمعظم الأثر السلبى أن تحقق يعود إلى الأزمة الكبرى التي يعاني منها العالم وتداعياتها المحلية، ويعود إلى الأداء المالي المخجل للشركات المدرجة وليس لحادثة يوم واحد. لذلك نعتقد بضرورة الاستفادة من الخطأ، فأخطاء الصياغة والتوقيت يفترض ألا يتكررا، وكذلك رد الفعل المبالغ به، والتنسيق ما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال يفترض أن يكون دالماً، وهناك تعاون وارتباط كبير في وتلفتي المؤسسات.

الآداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 442.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.6 نقطة ونسبته 0.8% عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 110.8 نقطة أي ما يعادل 20% عن إقبال نهاية عام 2019.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الأزمة، سيستمر نظام الإنتاج الدولي في لعب دور هام في النمو الاقتصادي والتنمية. وستظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إيجابية وستستمر في الإضافة إلى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الذي بلغ 36 تريليون دولار في نهاية عام 2019. أزمة تداولات أسهم المصارف صدر عن رئيس الحسابات المصرف في 10 يونيو 2020 بيان يحذر من عدم قدرة المصارف على توزيع أرباح نقدية عن عام 2020. وصدر البيان في ساعات عمل البورصة ما أدى إلى هبوط حاد وعام في الأسعار. كان نصيب المصارف من ذلك الهبوط النصيب الأكبر، وقطاع المصارف يساهم بنحو 61.8% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة كما في نهاية يوم العمل في 9 يونيو. تسبب ذلك الهبوط الحاد بأزمة وطلال الانقراض كل الأطراف ذات الصلة. وبينما تعددت وجهات النظر في ممكن الخطأ، نحن نعتقد اجتهدوا بأن الخطأ لم يكن بالمضمون حول عدالة عدم التوزيع، ولكنه كان في الإخراج في كل من صيغة البيان وتوقيته والإجراءات اللاحقة له. المضمون كان في عدم قدرة المصارف المستفيدة من الدعم، سواء كان خفض متطلبات الملاءة الرأسمالية -المصداق- أو حتى لو احتاجت لودائع ميسرة، من توزيع أرباح مخالفة لحدود النطق ومبادئ العدالة والنحوط، وكل ما تحققت للمصارف سوف يعزز مكانتها الرأسمالية وعدم التوزيع سوف يرفع مستوى حقوق المساهمين، أي أنه نفع مؤجل لصالح مساهميها. الخطأ في اعتقادنا كان في الإخراج، فبيان الاتحاد لم يكن وألها بما يكفي لتمييز ما بين المصارف المستفيدة وغير المستفيدة، وبدا كأنه سلب قرار الجمعيات العمومية للمساهمين،



البورصة تأثرت سلباً بأزمة تداولات أسهم المصارف

■ التنسيق ما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال يفترض أن يكون دائماً
نظراً للارتباط الكبير في وظيفتي المؤسساتين

نمواً بنسبة 6% لتصل إلى 21 مليار دولار، وهو ما يمثل 1.4% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

غير متناسب من عوائد سلسلة التوريد. وفي عام 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان

من دول جغرافيا الجزيرة الصغيرة النامية على الاستثمار في السياحة، وتنازل البلدان النامية غير الساحلية بشكل

للغاية. ويعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، ويعتمد العديد

■ توقعات بانخفاض تدفقات الاستثمار
الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 40 في المئة
خلال 2020
■ «الجائحة» تمثل صدمة في سياسة
حجم العرض والطلب نتيجة إجراءات
الإغلاق للمشاريع الاستثمارية القائمة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أصدر التقرير السنوي الثلاثين للاستثمار المباشر في العالم لعام 2020، والذي يستعرض توجهات وتوقعات الاستثمار بعد جائحة كورونا. ويتوقع انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020 مقارنة بقيمتها لعام 2019 البالغة 1.54 تريليون دولار. وهذا من شأنه أن يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005. ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5% إلى 10% في عام 2021 وأن يبدأ الانتعاش في عام 2022 مع عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما قبل الجائحة. وتعتقد التوقعات على المدى الزمني اللازمة الصحية وعلى فعالية التدخلات السياسية للتخفيف من الآثار الاقتصادية لها. ويوجد حالة عدم اليقين من تزايد المخاطر الجيوسياسية والمالية واستمرار التوترات التجارية، حيث تمثل الجائحة صدمة في سياسة حجم العرض والطلب بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة إجراءات الإغلاق للمشاريع الاستثمارية القائمة. وشهدت أكبر 5000 شركة في جميع أنحاء العالم، والتي تمثل معظم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، انخفاضاً في أرباحها متوسط نحو 40%. وسوف يؤثر انخفاض الأرباح على انخفاض الاستثمارات، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤكد المؤشرات مدى سرعة التأثير، حيث انخفضت إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ بأكثر من 50% في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالعام الماضي. وتراجعت الصفقات الجديدة في تمويل المشاريع العالمية، وهو مصدر مهم للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بأكثر من 40%. ويتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد بشكل أكبر على الاستثمار في الصناعات العالمية، إذ أنها غير قادرة على تقديم نفس الدعم الاقتصادي

الترتيب	البلد	الترتيب	البلد	الترتيب	البلد
1	الولايات المتحدة	2	الصين	3	فرنسا
4	ألمانيا	5	الهند	6	بريطانيا
7	إيطاليا	8	كندا	9	الولايات المتحدة
10	الولايات المتحدة	11	الولايات المتحدة	12	الولايات المتحدة
13	الولايات المتحدة	14	الولايات المتحدة	15	الولايات المتحدة
16	الولايات المتحدة	17	الولايات المتحدة	18	الولايات المتحدة
19	الولايات المتحدة	20	الولايات المتحدة	21	الولايات المتحدة
22	الولايات المتحدة	23	الولايات المتحدة	24	الولايات المتحدة
25	الولايات المتحدة	26	الولايات المتحدة	27	الولايات المتحدة
28	الولايات المتحدة	29	الولايات المتحدة	30	الولايات المتحدة
31	الولايات المتحدة	32	الولايات المتحدة	33	الولايات المتحدة
34	الولايات المتحدة	35	الولايات المتحدة	36	الولايات المتحدة
37	الولايات المتحدة	38	الولايات المتحدة	39	الولايات المتحدة
40	الولايات المتحدة	41	الولايات المتحدة	42	الولايات المتحدة
43	الولايات المتحدة	44	الولايات المتحدة	45	الولايات المتحدة
46	الولايات المتحدة	47	الولايات المتحدة	48	الولايات المتحدة
49	الولايات المتحدة	50	الولايات المتحدة	51	الولايات المتحدة
52	الولايات المتحدة	53	الولايات المتحدة	54	الولايات المتحدة
55	الولايات المتحدة	56	الولايات المتحدة	57	الولايات المتحدة
58	الولايات المتحدة	59	الولايات المتحدة	60	الولايات المتحدة
61	الولايات المتحدة	62	الولايات المتحدة	63	الولايات المتحدة
64	الولايات المتحدة	65	الولايات المتحدة	66	الولايات المتحدة
67	الولايات المتحدة	68	الولايات المتحدة	69	الولايات المتحدة
70	الولايات المتحدة	71	الولايات المتحدة	72	الولايات المتحدة
73	الولايات المتحدة	74	الولايات المتحدة	75	الولايات المتحدة
76	الولايات المتحدة	77	الولايات المتحدة	78	الولايات المتحدة
79	الولايات المتحدة	80	الولايات المتحدة	81	الولايات المتحدة
82	الولايات المتحدة	83	الولايات المتحدة	84	الولايات المتحدة
85	الولايات المتحدة	86	الولايات المتحدة	87	الولايات المتحدة
88	الولايات المتحدة	89	الولايات المتحدة	90	الولايات المتحدة
91	الولايات المتحدة	92	الولايات المتحدة	93	الولايات المتحدة
94	الولايات المتحدة	95	الولايات المتحدة	96	الولايات المتحدة
97	الولايات المتحدة	98	الولايات المتحدة	99	الولايات المتحدة
100	الولايات المتحدة	101	الولايات المتحدة	102	الولايات المتحدة

التغيرات المطابقة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي